

# inf

## المؤتمر العام

الدورة الخامسة والثلاثون، باريس ٢٠٠٩



United Nations  
Educational, Scientific and  
Cultural Organization

Organisation  
des Nations Unies  
pour l'éducation,  
la science et la culture

Organización  
de las Naciones Unidas  
para la Educación,  
la Ciencia y la Cultura

Организация  
Объединенных Наций по  
вопросам образования,  
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة  
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、  
科学及文化组织

35 C/INF.34

٣٥م/إعلام ٣٤

١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

الأصل: إنجليزي/فرنسي

### موجز المناقشات بشأن السياسة العامة

١ - في إطار الجلسات العامة التي عقدها المؤتمر العام من ٧ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، شارك في مناقشات السياسة العامة ١٦٤ دولة عضواً (من أصل ١٩٣) وعضوان منتسبان (من أصل ٦)، أي ٣٧ دولة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (من أصل ٤٥) و٢٧ دولة من أمريكا اللاتينية والكاريبي (من أصل ٣٧) وجميع الدول العربية و٣٨ دولة من آسيا والمحيط الهادي (من أصل ٥١) و٤٤ دولة من أوروبا وأمريكا الشمالية (من أصل ٤٨). ومن ناحية أخرى، أتيحت الفرصة لـ ١٥ طرفاً من بين المؤسسات الشريكة والمؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية لعرض وجهات نظرها على المؤتمر العام، الذي حصل أيضاً على تقريرين من منتدى الشباب (١-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) ومنتدى شركاء اليونسكو (٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

٢ - وعرض المشاركون في مناقشات السياسة العامة على المؤتمر العام إنجازاتهم في مجالات اختصاص اليونسكو، وتحدثوا عن تطلعاتهم وأفكارهم تجاه المنظمة. وأكدت أغلبية عظمى من الدول على التزامها ببذل قصارى جهدها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات اختصاص اليونسكو، ولا سيما برنامج التعليم للجميع بحلول سنة ٢٠١٥.

٣ - ومع اقتراب نهاية مدة السيد كويشيرو ماتسورا بوصفه المدير العام لليونسكو، أعربت الأغلبية العظمى من الدول عن تقديرها الإيجابي لسياسات الإصلاح التي بدأت قبل ١٠ سنوات والتي سمحت بجعل اليونسكو منظمة أفضل من حيث الأداء وأكثر شفافية وقدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ودعت أيضاً إلى مواصلة هذه الجهود ولا سيما فيما يتعلق باللامركزية وتبادل الخبرات وإعادة توجيه موارد الإدارة نحو البرامج.

٤ - ورحبت الأغلبية العظمى من الدول بتوصية المجلس التنفيذي بأن يوافق المؤتمر العام على تعيين السيدة إيرينا بوكوفا لتصبح أول امرأة تحتل منصب مدير عام اليونسكو. ورأت في ذلك علامة على المستقبل الدينامي ودليل قوي على تأييد المساواة بين الجنسين. وشددت عدة دول على أن انتخاب المدير العام التي تنتمي إلى منطقة أوروبا الشرقية، التي لم تحصل من قبل على هذا المنصب، تماماً مثل انتخاب رئيس المؤتمر العام من جزيرة صغيرة في الكاريبي، برهان إضافي على الطابع العالمي للمنظمة الذي يشهد به الجميع من الأصل.

٥ - واتبعت الأغلبية العظمى من البيانات نفس الاتجاه الذي شهدته الدورة الرابعة والثلاثون للمؤتمر العام، حيث تم التأكيد على التوجهات الاستراتيجية على المدى المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ والخطوط الرئيسية في مشروع البرنامج والميزانية لفترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١ المعروضة على المؤتمر العام بغرض الموافقة عليها. ومع ذلك، تركز جزء كبير من اهتمام الأغلبية العظمى من الدول على الأزمات الاقتصادية والمالية المنتشرة خلال فترة العامين التي اقتربت من نهايتها والتي لم يكن يتوقعها أحد، فضلاً عن تزامن هذه الأزمات مع أزمات أخرى سواء كانت غذائية أو بيئية أو حتى أخلاقية (بالنسبة لبعض الدول الأعضاء)، الأمر الذي أدى إلى إضعاف البلدان النامية وفرض ضغوطاً كبيرة على برامج المساعدة الدولية. وبالنسبة للكثير، تُبرز هذه الأوضاع الصعبة المكانة الخاصة التي تحتلها اليونسكو ونهجها الشامل بوصفها "الضمير الأخلاقي" لمنظومة الأمم المتحدة، وذلك من أجل تحويل الأزمات إلى فرصة ومواجهة مخاطر الانطواء على الذات وتصادم الحضارات أو الثقافات. وعلى هذا الأساس، رأى عدد من الدول الأعضاء أنه ينبغي لليونسكو أن تؤدي دوراً أساسياً في تحليل آثار الأزمات على المستوى العالمي وسبل معالجتها. وتحقيقاً لهذا الغرض، عليها أن تؤدي على أكمل وجه مهمتها كمختبر للأفكار وكمركز تبادل المعلومات وكمنظمة تقنية قادرة على المساعدة في تنمية القدرات في الدول الأعضاء وكعامل حافز للتعاون الدولي. وشدد العديد من الدول على الدور الخاص الذي تستطيع المنظمة أن تؤديه في إعداد مؤشرات تسمح بمتابعة الاستراتيجيات التي يطبقها المجتمع الدولي وتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء والمساعدة في صياغة السياسات العامة في مجالات اختصاصها. ويتعين أن تحافظ اليونسكو على مواردها من أجل تحقيق هذا الهدف.

٦ - وشددت الدول الأعضاء من جديد على دعمها للأولويتين العالميتين المتمثلتين في أفريقيا والمساواة بين الجنسين. وأيدت جميع الوفود الأفريقية تقريباً، إلى جانب وفود من مناطق أخرى أيضاً، برنامج "الأولوية لأفريقيا"، مع التركيز بصفة خاصة على التعليم (وخاصة محو الأمية وتدريب المعلمين والتدريب المهني والفني والتثقيف بشأن الوقاية من مرض الإيدز) والعلوم والتكنولوجيا (سياسات العلوم وتعليم العلوم وبناء البنية الأساسية العلمية والفنية، وخاصة في إطار "خطة عمل الاتحاد الأفريقي الموحدة للعلوم والتكنولوجيا") والعلوم الاجتماعية والإنسانية والثقافة والاتصالات والمعلومات. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، طالبت الدول الأعضاء بتحسين أعمال المتابعة لرصد التقدم المحرز، وبأن يقوم معهد اليونسكو للإحصاءات بتقسيم بياناته حسب الجنسين بصورة منتظمة. وطالبت بعض الدول بمراعاة احتياجات وصعوبات الدول النامية الجزرية الصغيرة واحتياجات وصعوبات الشباب: فالفئة الأولى تتأثر بدرجة أكبر بالصعوبات والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ والكوارث البيئية، بينما تعاني الفئة الثانية من مشاكل البطالة وأيضاً من الزيادة المستمرة في العنف في بعض مناطق العالم.

٧ - وتم التأكيد على الأولويات الحالية في مختلف قطاعات البرنامج مع التركيز الآن في بعض الحالات على عدد من المواضيع التي اكتسبت أهمية متجددة على ضوء الأوضاع الحالية:

### في مجال التربية

٨ - أكدت من جديد الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء على التزامها القاطع ببذل قصارى جهدها من أجل تحقيق هدف التعليم للجميع بحلول سنة ٢٠١٥، حتى تلك التي تشعر أنه من غير المؤكد أن تحقق هذا الهدف بسبب درجة التقدم المحرز حتى الآن. ولهذا السبب، طلب عدد من البلدان المساعدة المالية ونادت بالحفاظ على الأموال التي تخصص للمساعدة الحكومية لقطاع التنمية، حتى في ظل الأزمة المالية الحالية. فالتعليم الجيد هو النهج الذي تفضله الدول الأعضاء. ومع ذلك وفي سياق الأزمة الاقتصادية والمالية ومن أجل مواجهة التحديات المتمثلة أساساً في ارتفاع معدلات البطالة وخاصة عند الشباب، زاد الاهتمام مرة أخرى بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتنمية المهارات طوال الحياة. وتم التشديد على "تأثير عامل المضاعفة" الحيوي لقطاع التعليم في عملية التنمية بصورة عامة، وخاصة من خلال تعليم الفتيات والنساء وحملات محو الأمية. وأقر الاجتماع بدور اليونسكو القيادي في تحقيق هدف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية والمبادرات التي قامت بها على مر السنوات من أجل تحقيق التعليم للجميع، ومنها مثلاً مبادرة تدريب المعلمين في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومبادرة محو الأمية لتعزيز القدرات، والمبادرة العالمية بشأن فيروس/مرض الإيدز، والتعليم من أجل التنمية المستدامة، وغيرها من البرامج التي حظيت بتأييد كبير. وأشاد الاجتماع أيضاً بالتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع والمدارس المنتسبة لليونسكو.

٩ - وتم إبراز أيضاً أهمية المناهج متعددة القطاعات بالنسبة لتعليم القيم والسلام، والتعليم من أجل التنمية المستدامة (في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة)، والتعليم العلمي، فضلاً عن استخدام التكنولوجيات الجديدة لتعزيز أساليب تدريب المعلمين وتنشيط أوساط التعليم والتعلم. وأثير شاغل أساسي فيما يتعلق بالتعليم العالي ومشكلة هروب العقول. وذكّر بصورة متكررة دور التعليم كوسيلة لنقل قيم مثل التسامح.

### في مجال العلوم الطبيعية

١٠ - لا تجتذب العلوم حتى الآن طلاب التعليم العالي بالدرجة الكافية، ولا سيما النساء، وتشكل مبادرات اليونسكو التي ترمي إلى معالجة هذا الوضع وخاصة "جائزة لوربال واليونسكو للنساء في مجال العلوم" حلاً مناسباً ومثيراً للاهتمام. وفيما يتعلق بالتحدي الرئيسي المتمثل في احتراق المناخ وآثاره المدمرة (مثل الكوارث الطبيعية التي لحقت مؤخراً بالفلبين والزلازل الذي ضرب جزيرة سومطرة أو التسونامي الذي ألحق الدمار بعدد من جزر المحيط الهادي)، هناك دور بارز لبرنامج العلوم الطبيعية، وأهم شيء في ذلك هو التحضير للمخاطر والوقاية منها ومتابعة أعمال لجنة اليونسكو الدولية الحكومية للعلوم والمحيطات، ولا سيما التعاون الدولي في مجال نظم الإنذار الخاصة بالتسونامي أو حتى إدارة المياه. وشدد عدد من الدول الأعضاء على الحاجة إلى الاستثمار في العلوم كمصدر للابتكارات والنمو الاقتصادي. ومن أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، يتعين على اليونسكو أيضاً أن تؤدي دوراً أساسياً في مساعدة العالم والبلدان المختلفة على بناء القاعدة العلمية وقاعدة المعارف اللازمة ليتسنى وضع السياسات المدروسة

التي تسمح بخفض انبعاثات الكربون وبناء الاقتصادات والمجتمعات "الخضراء". واقترحت إحدى الدول عقد مؤتمرات قمة بشأن تغيير المناخ على المستوى الإقليمي الفرعي. وينبغي أيضاً إقامة تعاون أوثق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة في إطار السنة الدولية للتنوع البيولوجي في ٢٠١٠ التي ستكون بمثابة فرصة قيّمة للدعوة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وإطلاق المبادرات المناسبة.

١١- وبالنسبة للعمل المشترك بين القطاعات، تقتضي الدعوة إلى اعتماد مناهج شاملة وطويلة المدى بالنسبة لتغيير المناخ إلى إدراجها في المناهج الوطنية وبرامج التعلم مدى الحياة. ويمكن أيضاً دراسة مدى العلاقة والترابط بين الطبيعة والبشر والمجتمع، وفقاً لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي وهو برنامج مشترك بين القطاعات وكثيراً ما أشيد به. وشددت كذلك الدول الأعضاء على أن تغيير المناخ ليس مشكلة علمية معقدة فقط بل أيضاً مشكلة اجتماعية وأخلاقية تحتاج إلى معالجتها بشكل سليم. وفي إطار هذه العملية، قد تكون الفرصة متاحة مرة أخرى لليونسكو بوصفها الوكالة الرائدة في المجتمع العالمي، لكي تبرهن على قدراتها ومهاراتها.

### في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية

١٢- من نفس هذا المنطلق، فإن قطاع العلوم الاجتماعية والإنسانية له دور حيوي، وهو دور أخلاقي في المقام الأول ويستند إلى متابعة برنامج الفلسفة الذي شدد على أهميته عدد من الدول الأعضاء ومجموعة من الشركاء غير الحكوميين، والمساهمة في تحليل الظواهر العالمية ووضع سياسات التنمية الاجتماعية، سواء كان ذلك في مجالات الهجرة أو الترابط الاجتماعي أو التنمية الحضارية أو تحسين فهم مشاكل الشباب. وركزت بعض الدول على استثماراتها في قطاع الرياضة كأداة للترابط الاجتماعي والنجاح والافتخار الوطني. وتحتل أنشطة مكافحة الفقر مكانة أساسية في رسالة اليونسكو، وذلك من أجل العمل على تشييد مجتمعات إنسانية تركز في المقام الأول على حقوق الإنسان وكرامته وعلى المساواة في الفرص. وعلى اليونسكو أن تعمل في هذا الصدد، كما أبرز ذلك العديد من الدول الأعضاء، على خفض حالات انعدام المساواة. وذكر عدد من الدول الأعضاء برنامج موسست (Most) بطريقة إيجابية للغاية نتيجة لقدرته على معالجة المشاكل الاجتماعية. وذكر عدد من الدول الأعضاء أهمية التضامن، إلى جانب الحاجة إلى زيادة التركيز على إشراك جميع المهمشين في المجتمعات الديمقراطية فعلياً.

١٣- كما تعد الأخلاقيات عنصراً أساسياً أيضاً في عمليات تقييم المخاطر وأوجه الضعف كيفية التصدي لها. وتم التشديد على أهمية الأخلاقيات البيولوجية من خلال الاكتشافات العلمية. وأيد العديد من الدول الأعضاء بقوة اعتماد مشروع إعلان عن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغيير المناخ، وذلك بناء على التوصية المقدمة من اللجنة العالمية لأخلاقيات المعارف العلمية والتكنولوجية.

### في مجال الثقافة

١٤- وجرى التأكيد مجدداً على الثقافة بوصفها مجالاً أساسياً لأنشطة اليونسكو. ونوهت العديد من البلدان بالتطورات الأخيرة في مجال صون وحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي، مع بدء نفاذ وتطبيق الاتفاقيات الجديدة الرامية إلى تعزيز وحماية أشكال التنوع الثقافي ولا سيما بما يتعلق بالتراث الثقافي غير المادي أو تنوع أشكال التعبير الثقافي أو التراث المعمور بالمياه. ودعت بعض البلدان إلى تعزيز أوجه التآزر

بين مختلف الوثائق التقنينية ولا سيما بين اتفاقيات الأعوام ١٩٧٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥. وأُعربت عدة دول عن قلقها بشأن تآكل التنوع اللغوي ودعت اليونسكو إلى اتخاذ مبادرات بهذا الشأن. ورحبت بعض الدول بالإطار الجديد للإحصاءات الثقافية الذي قدمه معهد اليونسكو للإحصاء حيث وجدت فيه تعزيزاً محتملاً لآلية متابعة الاتفاقيات. وجرى التذكير مرات عديدة بأهمية الحوار بين الثقافات وبين الأديان، ودعا عدد من الدول إلى ضرورة مشاركة اليونسكو مشاركة فعالة في السنة الدولية للتقارب بين الثقافات في عام ٢٠١٠، التي تقوم فيها اليونسكو بدور قيادي مع شركاء آخرين، ولا سيما تحالف الحضارات الذي ترعاه الأمم المتحدة. وأُعرب البعض عن أملهم بمشاركة أطراف فاعلة جديدة في هذه المبادرات ولا سيما الشباب.

١٥- كما جرى التذكير بالطبيعة المتشعبة الثقافية في مختلف مجالات اختصاص اليونسكو وأكد العديد من الدول على ضرورة وضع نهج مشترك بين قطاعي التعليم والثقافة. كما جرى التأكيد بقوة على دور الثقافة والتنمية المستدامة، والترابط الاجتماعي، والأنشطة المدرة للدخل، والتعاون والاحترام المتبادل. واعتبر عدد من الوفود أن تنمية الصناعات الثقافية، التي تدعمها اليونسكو بقوة، تدخل في عداد المجالات ذات الأولوية والمدرة للدخل والمولدة لفرص العمل. وتوجد في هذا الصدد رغبة شديدة في أن يُدرج البعد الثقافي في كافة خطط التنمية وعمليات البرمجة القطرية المشتركة التي تقوم بها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. ولكن قد تكون الثقافة موضع حساسية بالغة لدى بعض الدول حيث أبدى البعض منها قلقاً إزاء إمكانية التوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بأي قرار يُتخذ بخصوص مشروع إعلان مبادئ بشأن القطع الثقافية المنقولة من مواطنها جراء الحرب العالمية الثانية.

### في مجال الاتصال والمعلومات

١٦- في مجال الاتصال والمعلومات، أكد عدد كبير من الدول على تمسكها بحرية التعبير وحرية الصحافة وتعددية وسائل الإعلام والتداول الحر للأفكار والمعلومات. وأُعرب البعض عن رغبته في أن تواصل اليونسكو دورها النشط في هذا الصدد، باعتبارها الحاجز الوحيد الذي يحول دون تقييد حرية الصحافة في يوم من الأيام. واعتُبر تدريب الصحفيين بصفة خاصة من المهام ذات الأولوية. كما يتعين على اليونسكو أن تتصدى للفجوة الرقمية، وأن تعمل على بناء مجتمعات المعرفة، ولا سيما فيما يتعلق بتأمين تنظيم أفضل لشبكات المعرفة. واعتُبر أن مشاطرة المعارف، ولا سيما في مجال العلوم والتكنولوجيا، يشكل تحدياً كبيراً يواجه المنظمة. ويكتسي البرنامج الدولي لتنمية الاتصال أهمية كبيرة بالنسبة إلى أفريقيا، مع إنشاء مراكز متعددة الوسائط على مستوى المجتمعات المحلية. كما ينبغي تعزيز التنوع في مجال البث الإذاعي والتلفزيوني ووسائل الإعلام المطبوع.

١٧- كما جرى التأكيد بقوة على الدور التحويلي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في كافة مجالات اختصاص اليونسكو. وجرى تسليط الضوء على الإنترنت بوصفه رافعة أساسية في مجال التنمية. ورأى بعض الدول الأعضاء أن على اليونسكو أن تقوم بدور هام في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال ونقل المعارف. وجرى التأكيد بشكل خاص على ضرورة تعزيز عملية التحول إلى التطبيقات الرقمية للمعلومات والتكنولوجيات الرقمية ذاتها ولا سيما في صون المحفوظات الوثائقية.

١٨- إزاء التحديات المطروحة في عالم يزداد تعقيداً يوم بعد يوم، تم التذكير بأن أهمية اليونسكو تعزى إلى حد كبير إلى قدرتها على اتباع نموج متعددة التخصصات ومشاركة بين القطاعات. وكما أكدت بعض الدول، لم يعد من الممكن التصدي لقضايا التعليم بمعزل عن روابطه بالثقافة والقيم، وبالمثل فإن تنمية المجتمعات يتطلب أن تشمل التنمية القضايا الاجتماعية والثقافية والبيئية، وألا تقتصر على الجوانب الاقتصادية على نحو أكثر استدامة. وجرى الإعراب أيضاً عن الرغبة في أن تظل المنظمة في الطليعة في تناول موضوعات مثل التكنولوجيات الجديدة، والعلوم والابتكار، والأخلاقيات، والتوترات المتعلقة بالهوية، والحوكمة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وما إلى ذلك، مع مواصلة جهودها في مجال الرصد والاستباق. ويتجلى تلاقي الاختصاصات المتعددة للمنظمة بوجه خاص في أوضاع ما بعد النزاعات أو ما بعد الكوارث، التي تسهم فيها اليونسكو بالتعاون مع غيرها من وكالات وبرامج الأمم المتحدة، لتقديم المساعدة من أجل إعادة البناء.

١٩- وأعربت بعض الدول عن ارتياحها لقدرة اليونسكو على التكيف مع التحديات الجديدة، إلا أنها أبدت انشغالها من أن المهام الجديدة والطموحات الجديدة والأهداف الجديدة التي يُعهد بها إلى المنظمة لا تقتصر في الوقت ذاته بتزويدها بإمكانيات جديدة تمكنها من الوفاء بمثل هذه المتطلبات. وعليه أثنت معظم الدول على الجهود المبذولة لضمان تجاوز النمو الأسمي الصفري خلال فترة العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠، في حين أشارت إحدى الدول إلى ضرورة أن ينعكس مثل هذا المجهود، في سياق الأزمة الاقتصادية الراهنة، في ضرورة توخي المزيد من الفعالية في الإنفاق وحسن الإدارة. وبالنظر إلى الموارد المالية المحدودة لليونسكو، أعربت عدة دول عن رغبتها في أن تركز المنظمة الجزء الأكبر من إمكانياتها على عدد صغير من الأولويات المستعرضة، بدلاً من أن تشتتها على مشروعات صغيرة لا تبرز للعيان بالقدر الكافي. وأشيد فيما يخص بعض البرامج، بمشاركة شركاء من القطاع الخاص يتمتعون بقدرة أكبر على العمل وبحضور معزز، باعتبار ذلك ممارسة جيدة ينبغي مواصلة تطويرها.

٢٠- وشددت بعض الدول الأعضاء على أن مصدر قوة اليونسكو يكمن في قدرتها على تيسير الحوار والتبادل بين دولها الأعضاء على أساس الاحترام والمراعاة، بغية تحقيق الأهداف الجماعية. وينسحب ذلك أيضاً على المسائل السياسية الحساسة، مثل صون مدينة القدس القديمة أو صون التراث الثقافي في أوضاع النزاعات العابرة للحدود. ودعا العديد من الدول الأعضاء إلى تعزيز الشراكات فيما بين بلدان الجنوب والشراكات بين الجنوب والجنوب والشمال، عن طريق دعم دور اللجان الوطنية ومساعدة الأمانة في تعزيز قدرات الدول الأعضاء وتبادل الممارسات الجيدة. ويعتبر إنشاء مراكز جديدة من الفئة ٢ خطوة في هذا الاتجاه.

٢١- وفي إطار نهج "توحيد الأداء"، ينبغي أن تعمل اليونسكو على إبراز صورتها على صعيد الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال بذل جهود إضافية في مجال الاتصال والعلاقات العامة. ورأت بعض الدول الأعضاء أن إشراك شركاء جديدين، وخصوصاً من القطاع الخاص، وتأمين مشاركة المجتمع المدني، يشكلان وسيلة ينبغي الاستفادة منها بقدر أكبر، وهو قول يسري أيضاً على توثيق العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى، ولا سيما الموجودة منها في باريس. أما في مجال تنفيذ الاستراتيجيات المشتركة بين عدة وكالات، فينبغي لليونسكو، التي لا تملك دائماً الوسائل اللازمة لتنفيذ عمليات مكلفة، أن تكتفي بالتركيز على وظائفها في توفير الخبرة والتوصيات بشأن السياسات. ولذلك، فإنها ينبغي أن تعيد التفكير في دورها

الفكري وفي كونها "داراً للمعرفة". كما ينبغي أن تعمل على إبراز قيمة ما تمتلك من مزايا نسبية في بعض المجالات، كالثقافة، وشؤون المياه، والشبكات المعرفية، وغير ذلك. وقد أدى التفكير بشأن طرائق عمل اليونسكو أيضاً إلى التشديد على الدور الذي يمكن تكليف الوحدات اللامركزية لليونسكو (المعاهد، وشبكات الخبراء، والمكاتب الميدانية، إلخ) بالاضطلاع به. ورأت بعض الدول الأعضاء أن بعض المكاتب الميدانية لا تمتلك القدر الكافي من الموظفين بالقياس إلى حجم مهامها وعدد البلدان التي ينبغي أن تكفل متابعة العمل فيها.

٢٢- ودافعت عدة دول أعضاء عن فكرة إجراء تقييم خارجي، ولا سيما من أجل تحديد المجالات وطرائق العمل التي يمكن مواصلة تحسينها. وعلقت عدة وفود على نهج الإدارة القائمة على النتائج واعتبرته ملائماً جداً لخدمة الأغراض العامة من أجل اعتماد المساءلة والشفافية على وجه الخصوص في أنشطة برنامج اليونسكو: فإن اعتماد هذا النهج يعني الاهتمام بسير تقدم العمل، ويجب أن يركز العمل من الآن فصاعداً بقدر أكبر، على تشذيب الأبعاد النوعية لصياغة النتائج، وأن يتناول حتى تقييم آثار النتائج المحرزة. وفيما يتعلق بطرائق العمل، دعت البلدان الناطقة باللغة البرتغالية إلى الاعتراف بهذه اللغة كلغة رسمية للمنظمة.

٢٣- وجددت الدول التي شاركت في مناقشة السياسة العامة التأكيد على المفهوم العام الذي تقوم عليه اليونسكو، ولا سيما على رسالتها العالمية والتزامها بالتضامن الفكري والأخلاقي، مع احترام المساواة بين جميع الدول الأعضاء، واحترام القيم الإنسانية في العلاقة مع الآخر. وأجمعت كل الدول الأعضاء تقريباً على الإشادة بالطابع "غير المسيس" للمناقشات التي جرت. فأشير إلى ما تحظى به اليونسكو من تقدير، وإلى استحسان مشاركتها في بعض المناسبات الكبرى مثل الاحتفال بذكرى مرور عشرين عاماً على سقوط جدار برلين، أو بالذكرى السنوية الخمسين لحركات الاستقلال في أفريقيا. وعلى حد قول أحد المتحدثين، فإن دور اليونسكو ينبغي أن يكون "شيئاً ذا شأن وذا قيمة عالية وفي غاية الجمال".